مدير عام شركة النفط فرع محافظة عدن لـ (14 أكتوبر):

قريبا فتح مظاريف مناقصة بناء ٢٥٦ شقة سكنية للموظفين ذوي الدخل المحدود

تنفيذ مشاريع استثمارية بكلفة 431 مليون ريال

تستعد شركة النفط الوطنية فرع عدن خلال العام الجاري 2008م لتنفيذ عدد من المشاريع بكلفة أربعمائة وواحد وثلاثين مليون ريال.

وأوضح الأخ/ عاتق أحمد علي محسن مدير عام الشركة لـ "14أكتوبر" أنه سيتم خلال العام الجاري تنفيذ بناء محطتين نموذجيتين للنفط الأولى أمام مبنى الفرع بكلفة مائة وعشرين مليون ريال فيما سيتم بناء الثانية في رأس العارة بكلفة ثمانين مليون ريال.

وأضاف بأن الشركة ستقوم خلال العام الجاري بتحديث منشآت البريقة وإنشاء خزان مازوت بسعة خمسة آلاف طن مع منصة تعبئة في البريقة بكلفة مائتين وواحد وثلاثين مليون ريال.

عدن/ذكرى جوهر - تصوير/ علي الدرب

عاتق أحمد علي محسن

وأضاف بأن الشركة قامت خلال العام الماضي 2007م بتنفيذ مشروع إعادة بناء محطة 22 مايو في التواهي بكلفة عشرين مليوناً وخمسمائة وتسعين ألف ريال إضافة إلى دعم المحافظة في بناء حمامات عامة في كورنيش ريمي وجولدمور وخورمكسر.

وفيما يتعلق بمبيعات الفرع للمشتقات البترولية خلال العام الماضي أوضح الأخ عاتق أحمد علي مدير عام الشركة أن القيمة الإجمالية للمبيعات بلغت ستين ملياراً وأربعمائة وواحد مليون وأربعمائة وتسعة عشر ألفاً ومائتين وأربعة وستين ريالاً.

أكثر من 60 مليار ريال مبيعات الفرع في العام الماضي 2007م

وأرجع مدير عام شركة النفط فرع عدن الارتفاع في مبيعات الشركة إلى الزيادة في استهلاك المشتقات النفطية من بترول وديزل وكيروسين ومازوت وترباید وغاز سائل.. إضافة إلى الزيادة في الطلب من قبل محطات توليد الكهرباء بعد إدخال مولدات جديدة تستخدم مادتي الديزل والمازوت.. وكذا بسبب التوسع في الخطوط الإنتاجية لبعض المصانع والشركات وافتتاح مشاريع جديدة في مجالات البناء والإنشاء والطرق وزيادة حركة الآليات ووسائل النقل.

وحول طرق البيع قال الأخ/ عاتق أحمد علي محسن إن الفرع يقوم ببيع المشتقات النفطية عبر مجموعة من القنوات التسويقية منها منشأة البريقة ومصافي عدن والمحطات التابعة عبر تموين البواخر.

وفي معرض رده على سؤال للصحيفة حول بعض الشكاوي من ارتفاع أسعار المشتقات النفطية قال: لم نتلق أي شكاوى حول ارتفاع الأسعار أو إخفاء هذه المواد.. مؤكداً أنه لاتوجد أي نية لدى الشركة لرفع الأسعار ولا صحة لما يشاع حول ذلك لأن مروجي هذه الإشاعات يهدفون من وراء ذلك إلى إخفاء هذه المواد والمتاجرة بها ورفعها فيما بعد.. وندعو جميع المواطنين إلى عدم القلق لأن المشتقات النفطية متوافرة وبكميات كبيرة.

وأضاف أنه رغم أن الدولة تدعم المشتقات النفطية بمبلغ ستة مليارات إلا أنه لاتوجد لديها مشاكل في التموين.. مشيراً إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي محطة أو شخص يقوم برفع أو اخفاء أي مادة من المواد النفطية.

وحول مساكن العمالة من ذوي الدخل المحدود لدى الشركة.. أكد الأخ/ عاتق أحمد علي ان الشركة وفي إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس قامت وبمبادرة ذاتية بإنزال مناقصة لإنشاء مائتين وست وخمسين شقة سكنية لموظفيها من ذوي الدخل المحدود في المحافظة عدن.. حيث سيتم فتح مظاريف المناقصة خلال الشهر الجاري.

مدير عام مديرية التواهي محمد عبدالكريم الجباري لـ(14 أكتوبر) :

مليار ريال كلفة المشاريع الاستثمارية في المديرية خلال العام الجاري

العمل على تخطيط المناطق الشعبية

تدشين العمل في إعادة تأهيل ورصف عدد من الشوارع والأحياء الشعبية

يجري العمل حالياً في مديرية التواهي على تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للمديرية.. حيث دشن العمل خلال الأيام الماضية في إعادة تأهيل ورصف عدد من الشوارع الفرعية والأحياء الشعبية في المديرية.

وذكر الأخ/ محمد عبدالكريم الجباري مدير عام مديرية التواهي رئيس المجلس المحلي لـ" ١٤أكتوبر" أنه يتم حالياً تخطيط المناطق الشعبية في المديرية بهدف تأهيلها بالخدمات.

وأضاف بأنه تم تركيب وتجهيز أحد المولدات الكهربائية الجديدة في منطقة الفتح بقوة ٣٠٠ واط.

لقاء/ محمد فؤاد

وأكد الأخ الجباري بأنه سيتم خلال العام الجاري تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والتنموية المركزية في المديرية بكلفة 253 مليون ريال ستخصص لرصف وسفلتة الشوارع الداخلية للمديرية بشقيها التواهي والقلوعة.

وأضاف أن كلفة مشاريع السلطة المحلية في المديرية تبلغ 66 مليون ريال ستخصص في إعادة تأهيل ورصف الشوارع والحارات الشعبية في المديرية.. منوهاً أن عملية الرصف بالحجارة قد بدأت في منطقة الروضة بالقلوعة من خلال تنفيذ المرحلة الأولى.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية للمشروع سيتم بدء العمل فيها بعد اقرارها.. حيث سيتم رصف شارع الرصافي وابن زيدون بالقلوعة بالحجارة.. مؤكداً أن رصف شوارع القلوعة سيتم تنفيذها على ثلاث مراحل.

وحول المرحلة الرابعة قال الأخ/ محمد عبدالكريم الجباري أنه سيتم خلال هذه المرحلة رصف منطقة /الشولة/ وبندر جديد بالتواهي.. مشيراً إلى أنه سيتم إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي بمديرية التواهي بصورة عامة والمناطق التي لم تؤهل من قبل في القلوعة.

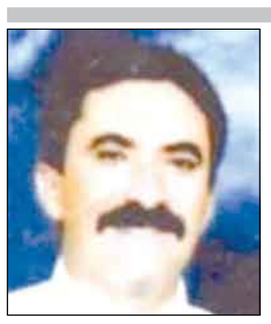

محمد عبدالكريم الجباري

وأكد الأخ الجباري أن عملية إعادة تأهيل ورصف الشوارع والحارات لن تتم قبل تأهيل البنية التحتية من صرف صحي وخطوط الهاتف والكهرباء.

وأوضح أن المديرية تشهد حالياً تنفيذ عدد من المشاريع كتأهيل روضة الضياء بالقلوعة بتمويل من صندوق التنمية الاجتماعي وإنجاز المركز الصحي بالقلوعة بدعم وتمويل المركز الصحي بالقلوعة وبدعم وتمويل من مشروع الأشغال العامة بالإضافة إلى تأهيل حديقة التواهي التي يجري العمل فيها حالياً وحديقة الفتح القديم حيث تقدر كلفة المرحلة الأولى بـ67 مليون ريال.

وأضاف أن كلفة المشاريع الاستثمارية والتنموية لمديرية التواهي خلال العام الجاري 2008م بلغت حوالي مليار ريال.

مدير مصلحة السجون بوزارة الداخلية:

عدم وجود مراكز ضبط قضائي في محافظة ريمة يسبب لنا إرباكاً

ريمه/ عيدروس نورجي:

أكد العميد علي ناصر لخشع رئيس مصلحة السجون بوزارة الداخلية أن المصلحة تعمل على توفير كافة سبل الإصلاح للموقوفين قضائياً من خلال العناية والاهتمام بالإصلاحات ومن خلال النظافة في العنابر وعقد برامج دورات تأهيلية للموقوفين.

وأشار رئيس المصلحة إلى اهتمام المصلحة بتنفيذ مشروع إصلاحية الحديدة، مشيراً إلى أن هناك صعوبات تواجهها المصلحة خصوصاً في السجن المركزي بالحديدة جراء استيعاب الموقوفين قضائياً من محافظة ريمه التي قال إنها تعاني من عدم وجود سجن مركزي ومراكز توقيف مؤهلة في مديرياتها الست المتباعدة منذ تأسيسها كمحافظة ويسبب إدخال الموقوفين قضائياً من محافظة ريمة إلى السجن المركزي بالحديدة العديد من الإشكاليات والازدحام.

إلى ذلك عبر مدير أمن محافظة ريمه العميد أحمد مثنى عن أسفه لمعاناة الموقوفين وأهالي الموقوفين بموجب الأحكام القضائية في محافظة ريمه ويتم نقلهم إلى السجن المركزي بمحافظة الحديدة لتنفيذ العقوبة القضائية عليهم.

وأكد مدير أمن ريمه لصحيفة "14أكتوبر" أن الدولة ستعمل على إنهاء هذه المعاناة خلال الفترة القريبة القادمة من خلال اعتماد الوزارة مشروع بناء المجمع الأمني لمحافظة ريمه والذي يشمل السجن المركزي.

إلى ذلك أثنى عدد من الموقوفين قضائياً بالسجن المركزي بالحديدة على التوجيهات التي أصدرها محافظ ريمه أحمد مساعد حسين مؤخراً بعدم تدخل المسؤولين في الخلافات التي تنشب بين المواطنين وتركها للقضاء وأجهزة الضبط التابعة له لضبطها وحلها بالطرق القانونية.

ارتفاع التبادل التجاري بين اليمن ودول منطقة التجارة العربية العام الماضي

صنعاء سبأ :

ارتفع حجم التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية خلال العام 2007م في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى 687.802مليار ريال مقارنة بـ 82.845 مليار ريال عام 1997م بزيادة قدرها 604.957مليار ريال.

كما ارتفع متوسط النمو السنوي لمعدل التبادل التجاري بين الجانبين من 22.1 ٪ للفترة 1997م 2004-م إلى 26.8٪ للفترة 2005م2007-م.

وأرجع تقرير صادر عن الإدارة العامة للتجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة حصل وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه هذا الارتفاع إلى تطبيق اليمن للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على الواردات من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي وصل إلى 64 ٪ مع بداية العام الرابع 2008م..معتبرا ذلك مؤشر على تحسن أداء التجارة البينية لليمن مع المنطقة.

وبين التقرير ان التجارة البينية مع الدول العربية الأعضاء شكلت 26.8 ٪ من حجم التجارة الخارجية لليمن مع العالم للفترة 2005م-2007م، مقارنة بحوالي 21.8 ٪ للفترة 2004-97م.

وأضاف التقرير ان حجم الواردات اليمنية من الدول العربية الأعضاء في المنطقة للعام 2007م وصل إلى 560.280 مليار ريال مقارنة بـ 70.876 عام 1997م، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 25.9 ٪ للفترة 2007-2005م، تشكل ما نسبته 43.8 ٪ من إجمالي الواردات السنوية اليمنية للفترة 2007-2005م.

فيما وصل حجم الصادرات اليمنية إلى الدول العربية الأعضاء في المنطقة إلى 127.522مليار ريال مقارنة مقابل 11.969 مليار ريال، بزيادة قدرها 115.553 مليار ريال خلال نفس الفترة، بمتوسط معدل نمو سنوي قدرة 33.2 ٪ للفترة 2005م2007م، تمثل 11.2 ٪ من إجمالي الصادرات اليمنية السنوية لنفس الفترة.

وأظهر التقرير ان الميزان التجاري لليمن مع البلدان العربية للعام 2007م أظهر عجزاً تجارياً قدرة 412.758 مليار ريال مقارنة بعجز تجاري قدرة 58.907مليار ريال عام 97م.

وعزا التقرير العجز التجاري الكبير والدائم لليمن مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى زيادة وتنوع الهيكل السلعي والجغرافي للواردات اليمنية من دول المنطقة ليشمل جميع بنود النظام المنسق وجميع الدول العربية، مقابل ضعف ومحدودية الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات اليمنية إلى دول المنطقة والتي تتركز في الصادرات من الوقود المعدنية بنسبة 65.23 ٪ من إجمالي الصادرات اليمنية إلى الدول العربية.

فيما تتوزع البقية على الصادرات السلعية غير النفطية، التي بدورها تتوزع بنسبة 11.5 ٪ للصادرات السمكية و10٪ للصادرات الزراعية 13.61 ٪ للصادرات الصناعية غير النفطية.

وقال تقرير الإدارة العامة للتجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة « تتركز الصادرات اليمنية من المشتقات النفطية إلى الدول العربية في الإمارات والكويت ، كما تتركز الصادرات السمكية إلى الدول العربية في السوق السعودية بنسبة 58 ٪ والمصرية 17.5 ٪، والباقي يتوزع بين الدول العربية الأخرى.

وأضاف: فيما تتركز الصادرات الزراعية في السوق السعودية أيضاً بنسبة تصل إلى 95 ٪ من إجمالي الصادرات الزراعية السنوية للبلدان العربية والباقي يوزع على عدد من البلدان العربية.

وحسب التقرير فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر الشريك التجاري الأول لليمن سواء على مستوى حجم التبادل التجاري من حيث الواردات أو الصادرات.

وبين التقرير أن حجم التبادل التجاري بين اليمن والإمارات يشكل ما نسبته 48.47 ٪ من حجم التبادل التجاري مع البلدان العربية، و 49.46 ٪ من حجم الواردات، و 44.91 ٪ من حجم الصادرات إلى الدول العربية.

يليها المملكة العربية السعودية بنسبة 20.51 ٪ من حجم التبادل التجاري، وبنسبة 21.86٪ من حجم الواردات، و16.65 ٪ من حجم الصادرات، ثم الكويت بنسبة 16٪ من حجم التبادل التجاري، و15.10٪ من حجم الواردات، و20.38٪ من حجم الصادرات.

تليها مصر بنسبة 3.94 ٪ من حجم التبادل التجاري و 9.97 ٪ من حجم الواردات ونسبة 3.87٪ من حجم الصادرات تليها عمان وبنسبة 2.86 ٪ من حجم التبادل التجاري وبنسبة 3.07 ٪ من حجم الواردات ونسبة 3.22 ٪ من حجم الصادرات ثم الأردن بنسبة 1.01 ٪ من حجم التبادل التجاري ونسبة 1.24 ٪ من حجم الواردات ونسبة 0.35٪ من حجم الصادرات.

اليمن تدعو لإعداد خطة عربية لتطبيق القانون الدولي

الرباط / سبأ:

أكدت الجمهورية اليمنية في الاجتماع السابع للخبراء الحكوميون في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله أمس بالعاصمة المغربية الرباط أهمية تعزيز جهود الدول العربية في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد التشريعي.

وأوضح وفد بلادنا المشارك أهمية إعداد خطة عمل عربية في مجال دعم الجهود البرلمانية لاعتماد التشريعات ذات الصلة، وذلك من خلال التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد البرلماني العربي.

وتبنى الاجتماع الذي نظمته وزارة العدل المغربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر للفترة من 5 - 8 فبراير الجاري خطة عمل إقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي للعام 2008م.

ودعت الخطة المعتمدة في ختام أعمال الاجتماع، إلى إنشاء لجان وطنية متخصصة في القانون الدولي الإنساني في الدول العربية التي لم تنشأ هذه اللجان، أو وضع آليات مناسبة في هذا المجال.

وأوصت الخطة التي ترعاها لجنة المتابعة المشكلة من الإدارة القانونية لجامعة الدول العربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بضرورة تعزيز التعاون بين اللجان الوطنية والبرلمانات

العربية والاتحاد البرلماني العربي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من اجل إعداد خطة عمل عربية تسعى لاعتماد التشريعات ذات الصلة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

وأكد الاجتماع ضرورة تنسيق الجهود لمراجعة التشريعات الوطنية في الدول العربية لتتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني والمصادق عليها من تلك الدول خاصة في مجالات مكافحة جرائم الحرب وحماية الممتلكات الثقافية وحقوق الأشخاص المفقودين وأسرهم.

وأوصى الخبراء الحكوميون العرب، بمواصلة الجهود لإدراج القانون الدولي الإنساني في المقررات المدرسية والجامعية من خلال العمل على دمج المفاهيم الأساسية التي يتضمنها هذا القانون.

يذكر أن الاجتماع الثامن للخبراء الحكوميين العرب في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني سينعقد بالأردن .